IJHER International Journal of Humanities and Educational Research
ISSN: 2757-5403
Volume 5, Issue 3, June 2023

Received: 07/05/2023 **Accepted:** 17/05/2023 **Published:** 01/06/2023

ALIGNMENT BETWEEN THE NEEDS OF THE LABOR MARKET AND THE OUTPUTS OF HIGHER EDUCATION IN THE SULTANATE OF OMAN THROUGH STRATEGIC PLANNING AS A MEDIATING VARIABLE

Abdullah Said Obaid ALSHAAIBI[1]

Researcher, Islamic Science University of Malaysia, Sultanate of Oman

Khairunneezam MOHD NOOR[2]

Dr, Islamic Science University of Malaysia, Malaysia

Abstract

The study aimed to reveal the compatibility between the needs of the labor market and the outputs of higher education in the Sultanate of Oman through strategic planning as a mediating variable. The study population consists of the occupants of senior and middle management positions in the Ministry of Higher Education and Scientific Innovation and educational institutions affiliated to the Ministry in the Sultanate of Oman. As well as graduates of the Colleges of Applied Sciences of the Ministry of Higher Education and Scientific Innovation in the Sultanate of Oman. The study relied on the descriptive approach. The study used the questionnaire as tools for data collection, after ensuring its validity and reliability. Its psychometric properties were also verify by exploratory and confirmatory factor analysis using the statistical program (AMOS) and (SPSS), and the study used the Model Structural Equation (SEM) to analyze the results. The study reach several results, the most important of which is the presence of an indirect effect of the variable of strategic planning practice in higher education institutions in the Sultanate of Oman on the variable of adapting their outputs to the needs of the labor market through the harmonization of outputs to the labor market from the point of view of higher education officials, and this result indicates that there is a positive and effective impact. The study also included many recommendations, the most important of which is the need to activate the practical side in universities to provide students with the practical skills necessary for them to engage in the labor market.

Key words: Labor Market, Education Outcomes, Strategic Planning.

http://dx.doi.org/10.47832/2757-5403.20.25

1 omany707@gmail.com

2 neezam@usim.edu.my

المواءمة بين احتياجات سوق العمل ومخرجات التعليم العالي بسلطنة عمان من خلال التخطيط الاستراتيجي كمتغير وسيط

عبدالله بن سعيد بن عبيد الشعيبي

الباحث، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، سلطنة عمان

خيرونظام محمد نور

د، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، ماليزيا

الملخص

هدفت الدراسة للكشف عن المواءمة بين احتياجات سوق العمل ومخرجات التعليم العالي بسلطنة عمان من خلال التخطيط الاستراتيجي كمتغير وسيط. يتكون مجتمع الدراسة من شاغلي وظائف الإدارة العليا والوسطى في وزارة التعليم العالي والابتكار العلمي والمؤسسات التعليمية التابعة للوزارة في سلطنة عمان. وكذلك خريجي وخريجات كليات العلوم التطبيقية التابعة لوزارة التعليم العالي والابتكار العلمي بسلطنة عمان. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، استخدمت الدراسة الاستبانة كأدوات لجمع البيانات وذلك بعد التأكد من صدقها وثباتها. كما تم التحقق من خصائصها السيكو مترية بواسطة التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي باستخدام البرنامج الإحصائي (AMOS)و (SPSS)، كما استخدمت الدراسة المعادلة البنائية النموذجية (SEM) لتحليل النتائج. وتوصلت الدراسة إلى عدّة نتائج من أهمها وجود أثر غير مباشر لمتغير ممارسة التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان على متغير مواءمة مخرجاتها مع احتياجات سوق العمل عبر مواءمة المخرجات لسوق العمل من وجهة نظر مسؤولي التعليم العالي وهذه النتيجة تشير إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً وفعالاً. كما تضمنت الدراسة العديد من التوصيات أهمها ضرورة تفعيل الجانب العملي في الجامعات لتزويد الطلبة بالمهارات العملية اللازمة لهم للانخراط بسوق العمل.

الكلمات المفتاحية: سوق العمل، مخرجات التعليم، التخطيط الاستراتيجي.

المقدمة

تواجه مؤسسات التعليم العالي في العديد من الدول بعض التحديات التي أثّرت في القدرة على إعداد مخرجاتها بشكل يمكّنها من المنافسة في سوق العمل الوطني والعالمي؛ مثل انخفاض الكفاءة النوعية للمخرجات بحسب ما أوردته دراسة ألمانية (Golo Henseke, 2019)، أو بمد سوق العمل بمخرجات في تخصصات غير مرغوب فيها مع عجز وطلب في تخصصات مهمة، أو نقص حاد في توفر المعلومات الدقيقة عن احتياجات سوق العمل للمهارات المطلوبة كما أشار (Craf&etaoll, 2018) بالولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما أكدته أيضاً دراسة The Korea Times, (2019) في كوريا.

وفي ظل تلك الظروف؛ فقد أجريت العديد من الدراسات وتوصياتها التي أكدت أهمية التخطيط الاستراتيجي وأثره على المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، وضرورة الأخذ به من أجل أن تحقق مؤسسات التعليم العالي الأهداف المرجوة منها، ومن هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر دراسة وافية (2017) التي هدفت إلى معرفة أثر التخطيط الاستراتيجي كأداة في تحقيق التوافق بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق الشغل، وجاءت أهم نتائجها بعدم ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل، كذلك ضرورة تبني التخطيط الاستراتيجي في تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل بغية تلبية طموحات المجتمع من ناحية وحاجات ومتطلبات التنمية من ناحية أخرى، ودراسة الدلو (2017) التي هدفت إلى وضع استراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين، ودراسة فوزي (2015) التي هدفت إلى معرفة دور التخطيط الاستراتيجي في تهيئة مخرجات التعليم العالي في الوطن العربي لتلبية متطلبات سوق العمل.

وفي ضوء ذلك تشير النتائج البحثية في سلطنة عُمان أن مؤسسات التعليم العالي تواجه العديد من التحديات في المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، مما يتوجب مراجعة سياسات التعليم وخططه، وتطويرها بما يتواءم مع متطلبات سوق العمل (زين العابدين، 2018). وأن هذه التحديات ناتجة عن قصور في المواءمة بين مؤسسات التعليم العالي من جهة، واحتياجات سوق العمل من جهة أخرى، والناتج عن قصور في التخطيط الاستراتيجي لهذه المؤسسات.

كما أصبح لقضية المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل في سلطنة عمان أهميّة كبرى؛ وذلك استجابة للتوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة الراحل السلطان قابوس بن سعيد طيب الله ثراه، والتي قضت بضرورة مراجعة سياسات التعليم وخططه، وتطويرها بما يتوائم مع متطلبات سوق العمل العماني والمجتمع؛ لذا جاءت مباركة كل من مجلس التعليم ومجلس الجامعة في سلطنة عمان للمشروع الوطني لمواءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل الذي قامت به جامعة السلطان قابوس؛ ليصبح مشروعاً وطنياً يشمل مواءمة كافة مخرجات مؤسسات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل في سلطنة عمان كماً وكيفاً. (موجز تقرير المشروع الوطني، 2016).

وانطلاقاً من كل ذلك كله جاء إيمان الباحث بأهمّية إجراء هذه الدراسة خاصة في مؤسسات التعليم العالي الحكومي في سلطنة عمان، لما لها من أهميّة اجتماعية واقتصادية، وأثر على مستقبل السلطنة في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية بالغة التعقيد، متأثرة بالبيئة الإقليمية والعالمية، مما يتطلب استقراء المستقبل، والاستعداد له بشكل علمي

مدروس، وفي ظل الإمكانيات المتاحة، ووضع الاستراتيجيات والخطط المناسبة للتعامل مع هذه المتغيرات بشكل مناسب؛ لضمان تحقيق أهدافها من إعداد القوى البشرية، وبما يفي باحتياجات سوق العمل.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة عن قصور المواءمة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي من جهة واحتياجات سوق العمل ومتطلباته من جهة أخرى، والذي قد يكون هذا القصور في التخطيط الاستراتيجي لهذه المؤسسات أحد أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك، حيث أشارت دراسة (Msusa& Chowa,2020) بأنه يوجد انفصام نسبي بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، وأدى ذلك إلى ندرة العديد من المخرجات المؤهلة في بعض التخصصات، ووفرة زائدة في مخرجات تخصصات أخرى، لا يحتاجها سوق العمل، الذي تغيرت متطلباته وأولوياته؛ نتيجة للتغيرات السريعة التي فرضها عليه العصر الحديث. وانطلاقاً من تلك النظرة تؤكد الأدلة البحثية على "الدور البارز والهام للتخطيط الاستراتيجي في الأداء التنظيمي للمنظمات ومؤسسات التعليم العالي" (Almansoori ,2021:28).

كما تعمق إحساس الباحث بمشكلة الدراسة الحالية من خلال نتائج الدراسة الاستطلاعية التي قام بها، والتي شملت عينة قوامها (100) خريج و(100) من (أرباب العمل) المشغلين، لتأتي النتائج متسقة مع ما سبق، حيث تم توزيع استبانتين الأولى للخريجين، والثانية للمشغلين، وتوصلت هذه الدراسة للعديد من النتائج منها: وجود فجوة كبيرة، مما يحتم ضرورة المواءمة بين سوق العمل ومخرجات التعليم العالي، حيث يرى (80%) من الخريجين أنهم يحتاجون لمزيد من التدريب؛ لأنَّ دراستهم في الجامعة مختلفة عن متطلبات سوق العمل، وأكد (81%) من المشغلين (أرباب العمل) أن الخريجين يحتاجون للتدريب ليتناسبوا مع سوق العمل، ويرى (93%) منهم أن المناهج الحالية التي يدرسها الخريجون تحتاج لتطوير لتتناسب وسوق العمل العماني، وبلغت نسبة الباحثين عن عمل في العينة ولم يحصلوا عليه من سنتين (48%).

أسئلة الدراسة

1-ما الأثر المباشر للتخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم العالي على احتياجات سوق العمل في سلطنة عمان؟

2-هل يحقق التخطيط الاستراتيجي المواءمة مع احتياجات سوق العمل من جهة ومع مخرجات التعليم العالي بسلطنة عمان كمتغير وسيط من جهة أخرى؟

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

1. معرفة الأثر المباشر للتخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان على احتياجات سوق العمل.
3. معرفة مدى تحقيق التخطيط الاستراتيجي المواءمة مع احتياجات سوق العمل من جهة ومع مخرجات التعليم العالي بسلطنة عمان كمتغير وسيط من جهة أخرى.

أهمية الدراسة

تحدَدت أهمية الدراسة الحالية من خلال ما ستفيده نتائجها في مؤسسات التعليم العالي، وميدان سوق العمل، ومخرجات التعليم العالي، حيث يتوقع أنْ يفيد منها:

١.٦.١ الأهمية النظرية

- تزويدهم بالواقع الفعلي لمخرجات مؤسسات التعليم العالي، وتحديد نقاط القوة والضعف في هذا المجال، والعمل على اتخاذ القرارات المناسبة.
- تفيد متخذي القرار في مؤسسات التعليم العالي من خلال معرفة أثر التخطيط الاستراتيجي على المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل في سلطنة عمان.

٢.٦.١ الأهمية التطبيقية

- إفادة سوق العمل بالمخرجات التي يحتاجها، من خلال التخطيط الاستراتيجي الذي يقوم بالتنسيق بينه وبين مؤسسات التعليم العالي.
- انعكاس نتائجها على الواقع الميداني في سوق العمل.

حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة في الآتي:

- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على الوحدات التابعة لوزارة التعليم العالي العُمانية والمؤسسات التعليمية التابعة لها.
- الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة خلال العام الدراسي 2019/ 2020م.
- الحدود البشرية: اقتصرت هذه الدراسة على شاغلي وظائف الإدارة العليا والوسطى والمباشرة في وزارة التعليم العالي، والمؤسسات التعليمية التابعة للوزارة في سلطنة عمان.
- الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على تناول أثر التخطيط الاستراتيجي على المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل.

تعريف المصطلحات

مواءمة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل

تعرّف مواءمة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل بأنها: "التناسق بين مخرجات التعليم العالي ومخرجات سوق العمل، (وافية وحمول ،2017: 250) وتعرف أيضاً: "مدى انسجام مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل المتغير، بشكل يعزز رسالة هذه المؤسسات، ويعظم من قدرتها على مواجهة التغيير الحاصل فى هذا السوق، والتنبؤ به قبل حدوثه، وتوفير تسهيلات التدريب المناسبة لمتطلباته" (المهدى، 2016).

وتعرف في الدراسة الحالية إجرائياً بأنها: درجة تناسب مهارات خريجي التعليم العالي وكفاياتهم مع احتياجات سوق العمل العماني، والتنبؤ بالتغيرات المستحدثة والسريعة في هذا السوق، والعمل على إعداد الخريجين لمواكبة هذه التغييرات.

الفصل الثاني الإطار النظري:

التخطيط الاستراتيجي

التخطيط لغةً هو: إثبات لفكرة ما بالرسم أو الكتابة وجعلها تدل دلالة تامة عليه، أما اصطلاحاً فهو: عملية رسم الأهداف التي يراد الوصول إليها خلال فترة زمنية معينة وحشد الإمكانيات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف وفق أساليب جيدة تختصر الوقت والتكلفة، وتعظم النتائج. (علاء عوده،2017)

كما عرَّفه (جرجر، 2015) بأنه "عملية تطوير رسالة لمنظمة وأهدافها وخططها الاستراتيجية وسياساتها بهدف تحقيق انتقال منظم من موقف حالي إلى موقف مستقبلي مستهدف"، وعرفه (غنايم، 2017) بأن التخطيط الاستراتيجي "هو طريقة أو أسلوب يستخدم التفكير الاستراتيجي الذي يستند إلى نظرة مستقبلية للأمور، وهو التخطيط الذي يقوم على أساس حساب الظروف البيئية المتغيرة وحاجات سوق العمل، مع الأخذ فى الاعتبار نوعية المجتمع والحياة فيه فى المستقبل".

أهمية التخطيط

تتلخص أهمية التخطيط الاستراتيجي في التالي:

1. توضيحه للمستقبل والتنبؤ بالأحداث والتهيؤ لها فيساعد المنظمة على الاستعداد والتحوط لمتغيراتها واتخاذ الإجراءات الكفيلة لمواجهتها.
2. يساعد المنظمة على استخدام الطريقة العقلانية في تحديد خيارتها في العمل وسلوك الطريق الأفضل لتحقيق أهدافها.
3. يساعد المنظمة على التوظيف الرشيد لقدراتها المالية والاقتصادية وتحقيق نتائج أفضل من هذا التوظيف في المستقبل.
4. يعزز العمل الجماعي ويكسب الخبرة لكافة أفراد المنظمة حيث يشارك جميعهم في بناء الاستراتيجية ووضع أهدافها.
5. يساعد على تحسين أداء المنظمة من خلال الكشف عن القضايا الرئيسية لأنشطتها والصعوبات التي تواجهها والتعامل بكفاءة مع الظروف والمتغيرات بسرعة.
6. يدفع باتجاه تحسين كيفية صنع القرار لأنه يؤكد على النشاطات الرئيسية للمنظمة وكيفية تحقيقها والقرارات الفاعلة لبلوغها، فهو يساعد المنظمة على تثبيت نواياها ووضع الأساليب اللازمة للتعامل معها وإصدار التوصيات اللازمة بوضعها على مسالكها الصحيحة.
7. يعمل على توسيع معارف المنظمة ودراستها وبناء قواعد معلوماتية لمختلف جوانب عملها الداخلية والبيئة الخارجية المحيطة بها.
8. يساعد التخطيط الاستراتيجي على تكامل واتساق أنشطة المنظمة وذلك بإحداثه أنظمة عمل متوائمة ومتكاملة بعيدة عن التقاطع والتضارب، (الكرخي،2021: 74)، ونلخص ذلك بالشكل الآتي:

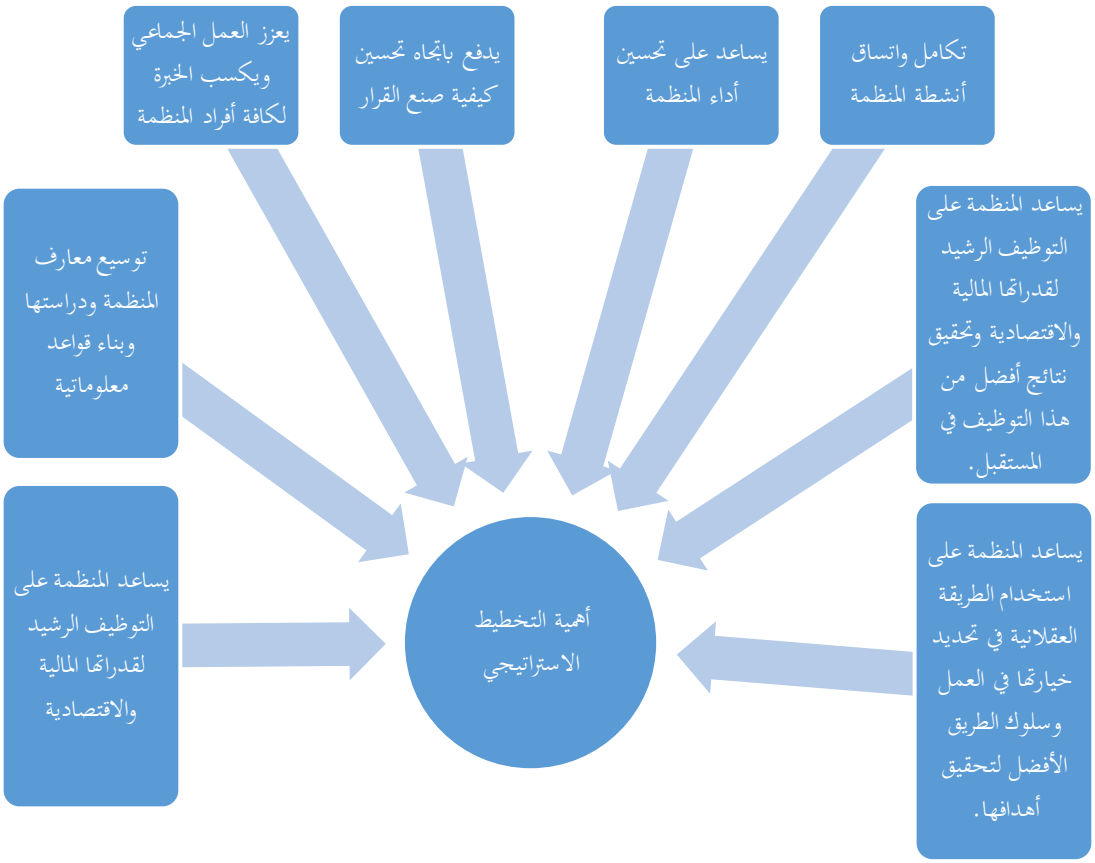

الشكل 2، 1: التخطيط الاستراتيجي

مستويات التخطيط الاستراتيجي

إن التخطيط الاستراتيجي هو عملية مستمرة لتصميم خطط وتطويرها، بحيث تشمل وظائف المنظمة، ويقوم على نظام للمعلومات وصنع القرارات الاستراتيجية على ضوء تقييم مستمر للمتغيرات البيئية المحلية والإقليمية والعالمية، وكذلك المتغيرات في البيئة الداخلية للمنظمة، والهدف ببساطة هو استكشاف الفرص والتحديات، وتحديد نقاط القوة والضعف وخلق الفرص، وتوظيف نقاط قوة المنظمة؛ لاقتناص هذه الفرص واستغلالها، وذلك بتقديم منتجات أو خدمات بما يقابل الحاجات والتوقعات المتغيرة في عالم سريع التغيير. (هشام بوبكر،2016: 47).

وللتخطيط الاستراتيجي في المؤسسات التعليمية عدة مستويات، يمكن إبرازها في التالي: (عودة، 2017: 35)

1. التخطيط الاستراتيجي على مستوى المنظمة ككل (للإدارة العليا): كما يطلق عليه التخطيط الاستراتيجي الكلي، وهو يوضع بواسطة الإدارة العليا التي تضع نصب عينيها أهداف المؤسسة ككل.
2. التخطيط الاستراتيجي لوحدات الأعمال: ويظهر هذا التخطيط الاستراتيجي إذا كانت هناك وحدات رئيسة لها استقلالية في الموارد، أو الأهداف، أو يمكن محاسبتها عن نواتجها من إيرادات وتكاليف بصورة مستقلة عن باقي الوحدات، ويطلق على هذه الوحدات ما يسمى وحدات الأعمال الاستراتيجية، وفي هذه الحالة يمكن لكل وحدة أن تتخذ الاستراتيجيات المناسبة لظروفها.
3. التخطيط الاستراتيجي الوظيفي: وهو تخطيط استراتيجي في المجالات الوظيفية للمؤسسة، وتشمل الإنتاج، والتمويل، والموارد البشرية، وعلى كل مدير مسؤول أن يحدد إسهام المجال الذي يعمل فيه في تحقيق الاستراتيجية.

4. التخطيط الاستراتيجي التشغيلي: وهي استراتيجيات تنفيذية للاستراتيجيات الوظيفية، والقضايا هنا قضايا عاجلة وسريعة وتحتاج إلى قرار قوي وسريع ومرحلي، وتظهر الحاجة إلى مثل هذه الاستراتيجيات بسبب وجود (السعيدي،2019)

5. مشكلات طارئة، أو فرص سانحة، ولا تتحمل التأخير (الكرخي،2021: 81).

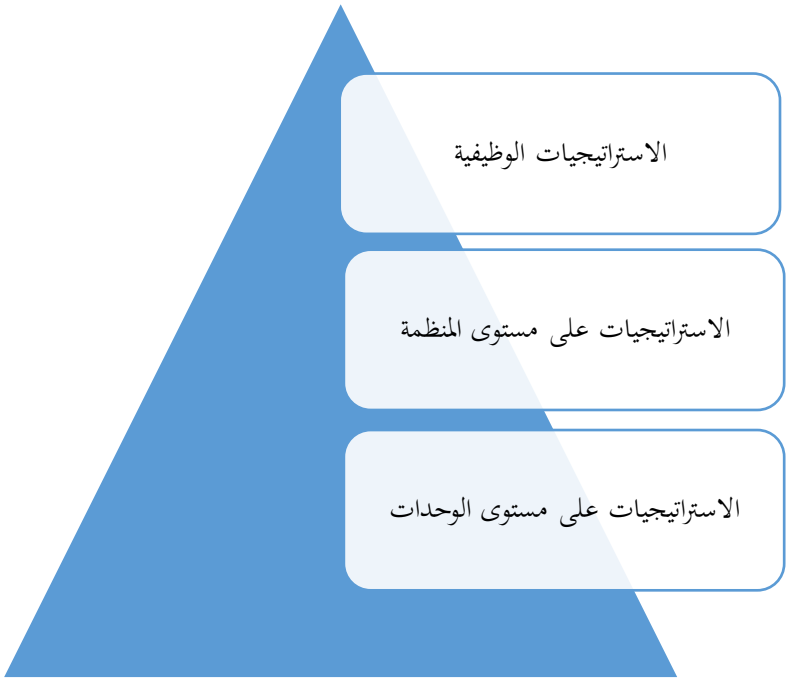

المصدر (تصميم الباحث)

الشكل 2، 2: مستويات التخطيط الاستراتيجي.

مراحل التخطيط الاستراتيجي

مع افتراض المخاطرة المتزايدة التي تحيط بالمؤسسة، ومع ازدياد أعباء المنافسة التي يفرضها التطور المتلاحق، لابد من الإعداد الجيد لمستقبل المؤسسة، ووضع الرؤية الأمثل لما ينبغي أن تكون عليه لتجاوز العقبات التي يمكن أن تعترضها، وللتغلب على المخاطر ورسم مستقبل أفضل لها؛ ينبغي أن يسير التخطيط الاستراتيجي على مراحل أو خطوات، (عماد الدين، 2015) وتشير التجارب المعاصرة أنه منذ أن بدأت الدول المتقدمة في استخدام عملية التخطيط الاستراتيجي، خاصة منذ منتصف الخمسينات من القرن الماضي، ظهرت نماذج وأساليب عديدة لكيفية تطبيق التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات والمنظمات المختلفة، ومع كثرة هذه النماذج والأساليب إلا أنها تتفق جميعاً في إطار واحد ومحدد بعدة مراحل نجملها بما يلي:

1 المرحلة الأولى: مرحلة الإعداد للخطة الاستراتيجية.

2 المرحلة الثانية: مرحلة التنفيذ للخطة الاستراتيجية.

3 المرحلة الثالثة: مرحلة التقييم والرقابة. (سالم،2021: 9)،

علاقة مخرجات التعليم العالي بسوق العمل

إن دور التعليم في تحقيق حاجات ومتطلبات التنمية يأتي في سلم الأولويات في أي خطة تنموية ذات نظرة شمولية عامة الأهداف، طويلة المدى، يجري تحقيقها على مراحل، وذلك لكي نعمل على تقليص الفجوة بين نوعية الخريجين وبين احتياجات التنمية. وانطلاقاً من تلك النظرة "تقام الجامعات أساساً لخدمة المجتمع الذي تنشأ فيه، مما يستدعي توجيه جل اهتمامها ونشاطاتها نحو تلبية الاحتياجات التي تفرضها خصوصية المرحلة التنموية التي يمر بها المجتمع، فتوجهات الجامعات في البلدان الصناعية تختلف عن توجهات الجامعات في البلدان النامية التي لا زالت تمر في مرحلة بناء اقتصادها الذاتي، وحيث أن فلسفة وأهداف التعليم بعامة والتعليم العالي بخاصة تقوم أساساً على الإسهام في تحقيق التنمية في المجتمع، وتلبية متطلباته واحتياجاته، فإن التعليم العالي هو المصدر الرئيس لتكوين المهارات والكفاءات البشرية العالية في الموارد البشرية باعتباره أهم الموارد لإحداث التنمية. وإذا ما اعتبرنا أن الأعداد الهائلة من الخريجين العاطلين عن العمل هي مؤشر قوي حول الهوة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات سوق العمل، وعجز الجامعات عن تزويد سوق العمل بكفاءات ومهارات ملائمة ومناسبة، فإن ذلك يرتبط بضعف حساسية نظام التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل المحلية، وهي أزمة تكمن في طبيعة تطور مؤسسات التعليم العالي في عالمنا العربي الذي اتسم بالسرعة وعدم التنسيق وعدم التكامل، فنشأت حالة من الاغتراب بين التعليم العالي وواقعنا واحتياجاتنا والاحتياجات المتجددة لسوق العمل محليا وعالميا، تستدعي ضرورة الاهتمام بالنوعية، ومن خلال تشجيع التخصصات العلمية والتقنية في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يشهده العالم".(شاهين،2021: 2)، ولذلك لابد من الاهتمام بنوعية التعليم وبناء الشخصية المتكاملة التي لديها القابلية لمواجهة التغيرات والتكيف مع متطلبات المستقبل، والاهتمام ببرامج التدريب المصاحبة للتعليم بمستوياته المختلفة والذي يهدف إلى تغذية قطاعات التنمية، وما تحتاجه من قدرات ومهارات متطورة. (ابو خنجر، 2015).

وقد أوضحت دراسة وافية وآخرون (2017) أنه يمكن للتخطيط الاستراتيجي سد الفجوة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق الشغل من خلال دراسة:

1. واقع مخرجات الجامعة والتعرف عليه.
2. التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي.
3. أهمية التخطيط الاستراتيجي في سد الفجوة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل.

لقد أكدت نتائج العديد من الدراسات التي سلطت الضوء على العلاقة بين التعليم وسوق العمل، على أنَّ هناك علاقة استراتيجية وثيقة بين مخرجات التعليم العالي بسوق العمل، تحكمها العلاقة بين العرض والطلب في سوق العمل، ومن هنا يمكننا القول بأن استراتيجيات وسياسات التعليم، إذا ما تم ربطها بشكل ممنهج مع الاقتصاد الوطني وتوجهات سوق العمل، فإن ذلك الربط سوف يعمل دون شك على جسر الهوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وبالتالي الحد من الباحثين عن عمل. (أبو خنجر، 2015).

مفهوم سوق العمل

لا يمكن أن يتشابه سوق عمل اليوم مع سوق الأمس، فسوق اليوم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع المعاصر الذي يعج بالمتغيرات السريعة في كل مجالات الحياة، الأمر الذي فرض حراكاً وظيفياً حيوياً واسع النطاق في سوق العمل المعاصر، فتم استحداث وظائف جديدة تناسب المستجدات المتراكمة في التنمية المجتمعية الشاملة، وتتطلب هذه الوظائف المعقدة مهارات وكفايات عالية الجودة في سبيل تحقيق أهداف المجتمع وتطلعاته في ظل ظروف التنمية المستدامة. (العوفي، 2016)

ويُعرف أبو لسين سوق العمل بأنه: ذلك السوق الذي يتوسط الطلب على العمل باعتباره طلب مشتق من أجل إنتاج السلع والخدمات، وبين المعروض من العمل في المجتمع، ويتحدد الأجر بناءً على المعروض من العمل وبين الطلب عليه. (أبو لسين، 2015)

استفادت الدراسة الحالية من دراسة محمد منصور أبو عودة (2016) في التعرف على مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل الفلسطيني حالة دراسية – كليات التجارة في قطاع غزة وقد هدفت الدراسة إلى معرفة مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل الفلسطيني حالة دراسية - كليات التجارة فى قطاع غزة، ووزعت (275) استبانة على عينة من خريجي كليات التجارة في قطاع غزة، كذلك شملت عينة الدراسة بعض المشرفين الاكاديميين العاملين في كليات التجارة في هذه الجامعات، وتمثلت هذه العينة بعدد (50) مشرفاً، بينما شملت عينة المشغلين عدد (50) مؤسسة مشغلة (ديوان الموظفين العام، بعض الوزارات، البنوك، شركات التأمين، شركات الصرافة، الشركات التجارية والصناعية، مكاتب استشارات وتدقيق، بعض المؤسسات الأهلية). وجاءت أهم النتائج أن نسبة الباحثين عن عمل في كليات التجارة حسب عينة الدراسة قاربت (62%)، وكانت نسبة الباحثين عن عمل بدرجة أقل في تخصص الإدارة والإحصاء والتسويق، وهذه تعتبر نسبة كبيرة جداً وخاصة أن معظم الباحثين عن العمل من فئة الشباب (22-25)، بالإضافة إلى ضعف اهتمام السلطة بتوفير فرص عمل، ورسم سياسات وتخطيط حجم ونوعية الاحتياجات المستقبلية من العمالة، وعدم وجود دراسات جوهرية لتحديد حاجة سوق العمل من قبل الجامعات، وعدم وجود آليات توجيه للطلبة لسوق العمل، وأوصت بضرورة إيلاء الجامعات على الدراسة باللغة الإنجليزية وضرورة تركيز البرامج على النوع والجودة وليس الكم. تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في موضوع الدراسة في بعض الأجزاء منها: التخطيط الاستراتيجي ومخرجات التعليم العالي، واحتياجات سوق العمل، ومنهج الدراسة (الوصفي التحليلي)، وأداة الدراسة (الاستبيان) كما هو في الدراسة الحالية.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية أنها اقتصرت على معرفة مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل الفلسطيني حالة دراسية – كليات التجارة في قطاع غزة، بينما تميزت الدراسة الحالية بهدفها المتمثل في دراسة أثر التخطيط الاستراتيجي على الموائمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل في سلطنة عمان، وأفاد الباحث من الدراسة السابقة في التعرف على ملائمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل وتصميم استبانة الخريجين الخاصة بالدراسة الحالية وكيفية تلخيص الرسالة وتنظيم المراجع وفق APA7.

واستفادت الدراسة الحالية من ما أوضحته دراسة زاير وافية (2017) حول التخطيط الاستراتيجي أداة لتحقيق التوافق بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق الشغل و هدفت لمعرفة ما إذا كان التخطيط الاستراتيجي أداة لتحقيق التوافق بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق الشغل، ووزعت (250) استبانة على عينة من خريجي جامعة الجزائر،

وجاءت أهم النتائج بعدم ملائمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل، كذلك ضرورة تبني التخطيط الاستراتيجي في تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل بغية تلبية طموحات المجتمع من ناحية وحاجات ومتطلبات التنمية من ناحية أخرى.

تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في موضوع الدراسة في بعض الأجزاء منها: التخطيط الاستراتيجي ومخرجات التعليم العالي، واحتياجات سوق العمل، ومنهج الدراسة (الوصفي التحليلي)، وأداة الدراسة (الاستبيان) كما هو في الدراسة الحالية، وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية أنها اقتصرت على معرفة ما إذا كان التخطيط الاستراتيجي أداة لتحقيق التوافق بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق الشغل، كذلك طبقت هذه الدراسة في جامعة واحدة فقط، بينما تميزت الدراسة الحالية بأنها طبقت على جميع المؤسسات التابعة لوزارة التعليم العالي في سلطنة عمان، وتم الاستفادة من هذه الدراسة في تصميم الاستبانة الموجهة للخريجين وتوثيق بعض الأفكار حول الموائمة وكيفية مناقشة النتائج بالدراسة الحالية.

الفصل الثالث

المنهجية

طريقة البحث والتصميم

استخدم الباحث المنهج الوصفي من خلال دراسة مسحية على الدراسات السابقة وتصنيفها والإفادة منها وخاصة في صياغة المشكلة وفرضياتها وتحديد أهدافها وكذلك قام بدراسة مسحية استطلاعية أفادته في تحديد الخصائص السيكومترية لأدوات الدراسة من صدق وثبات. من جهة أخرى وبالإضافة لما سبق، قام الباحث في هذه الدراسة بمسح وتحليل الممارسات في الواقع الحالي، من خلال استخدام الاستبانة وذلك للوقوف على آراء عينة البحث في مدى تأثير وفعالية التخطيط الاستراتيجي على الموائمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل في سلطنة عمان، من خلال تطبيق الأداة المعدة لقياس المتغيرات الثلاثة المشار إليها في مجتمع الدراسة.

مجتمع الدراسة

اشتمل مجتمع الدراسة على منظومة التعليم العالي بالسلطنة وتضم (69) مؤسسة تعليمية وفقاً لإحصائيات عام 2018م، موزعة جغرافياً على مختلف مناطق ومحافظات السلطنة والبالغ عددها أحدى عشر محافظة، ويأتي تصنيفها بين (جامعات، وكليات جامعية، وكليات مهنية، والكلية المهنية للعلوم البحرية، وكلية عمان للعلوم الصحية، والمعهد العالي للتخصصات الصحية، والمعهد العالي للقضاء).

عينة الدراسة

(339) موظف من القيادات والمسؤولين في وزارة التعليم العالي والمؤسسات التابعة لها بسلطنة عمان.

نموذج الدراسة

أداة الدراسة

لجمع البيانات الأساسية للدراسة الحالية للإجابة عن الأسئلة البحثية والغرض العلمي اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة بحثية لقياس متغيرات التخطيط الاستراتيجي ومخرجات التعليم العالي والموائمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل،

صدق أداة الدراسة

وللتأكد من صدق محتوى المقياس (الاستبانة) استخدم الباحث طريقة المحكمين إذ عُرض المقياس بصورته المبدئية

ثبات أداة الدراسة (دراسة استطلاعية)

لدعم التصميم المبدئي للمقياس بعد التعديلات التي أجريت عليه وفق آراء وتحليل المحكمين قام الباحث بالتجريب الأولي للاستبيان وذلك بتطبيقه على عينة استطلاعية عشوائية قوامها (45) فرداً يمثلوا مجتمع الدراسة.

جدول معاملات الارتباط في بُعد وضوح مفهوم التخطيط الاستراتيجي (ن=45)

م	الفقرات	مفهوم وضوح التخطيط الاستراتيجي	التخطيط الاستراتيجي
١	فيها أعمل التي المؤسسة موظفي لدى واضحاً الاستراتيجي التخطيط مفهوم يُعد	.803**	.667**
٢	وإدارتها المتاحة الموارد وتوظيف رصد في العلمية الأساليب من الاستراتيجي التخطيط يُعد	.840**	.682**
٣	التفكير على ذلك في مرتكزاً المستقبلية التوجهات تحديد إلى الاستراتيجي التخطيط يهدف الإبداعي.	.776**	.777**
٤	استجابة الطرق لأفضل التهيؤ فيها أعمل التي المؤسسة في الاستراتيجي التخطيط يضمن المحيطة البيئية للظروف.	.892**	.845**
٥	المستقبل عليه يكون أن يمكن لما تنبؤية عملية الاستراتيجي التخطيط.	.585**	.495**
٦	فيها أعمل التي المؤسسة في والخارجية الداخلية البيئة بتحليل الاستراتيجي التخطيط يعنى الضعف ونقاط القوة مصادر على للتعرف وذلك.	.803**	.703**
٧	لتحقيق مناسبة استراتيجية بدائل فيها أعمل التي المؤسسة في الاستراتيجي التخطيط يوفر المرجوة الأهداف.	.850**	.800**
٨	تقييمية أداء ومؤشرات معايير على فيها أعمل التي المؤسسة في الاستراتيجي التخطيط يعتمد الاستراتيجية الخطة على للحكم واضحة.	.823**	.812**
	الاستراتيجي التخطيط مفهوم وضوح	-	.905**

** معامل الارتباط دال إحصائيا عند مستوى (0.01)

- من إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS V25.

ثبات المقياس بطريقة ألفا كرونباخ Cronbach's alpha

تم تطبيق المقياس على عينة استطلاعية مكونة من (45) مشاركا من مجتمع الدراسة، وكان الغرض من ذلك تقييم الاستبانة وتحسين محتواها قبل البدء بتوزيعها على عينة الدراسة في الدارسة الفعلية، وللتحقق من دقة أسئلة المقياس، ووضوح فقراته بصورة أولية، في كلا من متغيرات التخطيط الاستراتيجي ومخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل من وجهة نظر المسؤولين، تم تقدير الاتساق الداخلي للاستبانة بطريقة الفا لكرونباخ من خلال برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS).

الفصل الرابع

عرض النتائج

ينص السؤال الأول على الآتي: **" ما الأثر المباشر للتخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم العالي على احتياجات سوق العمل في سلطنة عمان؟"**

يستقصي السؤال البحثي الحالي أثر العلاقة المباشرة، والسببية لأبعاد متغير التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم العالي والمتمثلة في بعد مفهوم التخطيط الاستراتيجي، وبعد أهمية التخطيط الاستراتيجي وبعد ممارسة التخطيط الاستراتيجي من جهة على متغير احتياجات سوق العمل في سلطنة عمان، وذلك من واقع مجتمع الدراسة المتمثل في موظفي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار. لتحقيق النتائج الدقيقة لهذا السؤال استخدمت الدراسة الحالية النمذجة البنائية (SEM) باستخدام برنامج أموس، وأيضا للاستفادة من النتائج والتحليلات السابقة للتحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي، وبناء نموذج قائم على أسس علمية رصينة وذات خصائص سيكومترية دقيقة.

من الضروري قبل النظر في النتائج وطبيعة العلاقات ودلالتها الإحصائية التأكد من جودة النموذج البنائي بين المتغيرات المدروسة. وحيال ذلك أظهرت نتائج التحليل من واقع شكل النمذجة البنائية (أنظر الشكل 4،8) للمؤشرات جودة المطابقة أن قيمة مؤشر مربع كاي ($\chi 2$) cmin تساوي (1439.778) وإنها عند درجات حرية (df) تساوي (450) كانت دالة إحصائيا عند مستوى (0.001)، وهذا يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية التي تشير إلى تطابق البيانات الميدانية مع متغيرات السؤال البحثي الحالي. يمكن تفسير هذه النتيجة لكبر حجم العينة وحساسية مربع كاي للعينة الكبيرة، لذلك ننظر في قيمة مربع كاي cmindf المعياري البالغة (3.2) والتي تشير إلى قبول الفرضية الصفرية للمطابقة بين النموذج والبيانات الميدانية نظرا لأنها جاءت أقل من القيمة الحدية المعيارية المقدرة بخمسة. كذلك يلاحظ أن كلا من مؤشر المطابقة المقارن (CFI) قد بلغت (0.872) قد بلغت الحد المطلوب. أما مؤشر توكر-لويس TLI بلغ (0.886) لم يصلا إلى القيمة الحدية (0.90) المقررة للزعم بوجود مستوى مقبول من المطابقة بين النموذج النظري والبيانات الميدانية. أما بالنسبة للجذر المتوسط لمربع الخطأ التقريبي RMSEA والذي يعتبر من أهم المؤشرات على جودة النموذج، والذي بلغ (0.076) جاءت نتيجته بصورة ممتازة، لأن قيمتها أقل من المعيار المحدد لهذا المؤشر البالغة (0.08) وهو المطلوب لقبول هذا المؤشر، وعليه نحكم بتطابق وجودة توفيق نموذج البناء المقدر لبيانات عينة البحث مع النموذج الافتراضي، وأيضا مدى ملاءمة النموذج لمجتمع الدراسة. كما جاءت نتائج المؤشرات لكل من مؤشر (AGFI) (0.788). ومؤشر (NFI) (0.825)، ومؤشر (IFI) (0.873).

الجدول 4، 1: قيم مؤشرات جودة المطابقة في نموذج متغيرات السؤال الأول

م	مؤشر المطابقة	درجة المؤشر
1	مربع كاي(cmin)χ^2	1439.778
2	درجات الحريةdf	450
3	الاحتماليةP	0.001
4	مربع كاي المعياريcmindf	3.200
5	المطابقة المقارنCFI	0.872
6	مؤشر توكر-لويسTLI	0.859
7	حسن المطابقة المصحح(AGFI)	0.788
8	جودة التوفيق المعياري(NFI)	0.825
9	المطابقة التزايدية(IFI)	0.874
10	جذر متوسط مربع الخطأ التقريبيRMSEA	0.076

نتائج السؤال الثالث

ينص السؤال البحثي على الآتي: **هل يحقق التخطيط الاستراتيجي المواءمة مع احتياجات سوق العمل من جهة ومع مخرجات التعليم العالي بسلطنة عمان كمتغير وسيط من جهة أخرى؟**

يدرس السؤال البحثي أثر العلاقة المباشرة بين متغير التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم العالي من جهة، ومتغير احتياجات سوق العمل من جهة ثانية، وأثر دخول متغير مخرجات التعليم العالي في سلطنة عمان بين المتغيرين السابقين كمتغير وسيط، وما نوع العلاقة التي يحدثها دخول المتغير الوسيط بين كل من التخطيط الاستراتيجي وبين احتياجات سوق العمل.

بداية قام الباحث بالتحقق من جودة النموذج ومدى مطابقته لمؤشرات الجودة المتفق عليها من قبل الإحصائيين، وعليه أظهرت نتائج التحليل من واقع شكل النمذجة البنائية (أنظر الشكل 4،29) للمؤشرات جودة المطابقة أن قيمة مؤشر مربع كاي (χ2) cmin تساوي (2896.590) وإنها عند درجات حرية (df) تساوي (879) كانت دالة إحصائيا عند مستوى (0.001)، وهذا يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية التي تشير إلى تطابق البيانات الميدانية مع متغيرات السؤال البحثي الحالي. يمكن تفسير هذه النتيجة لكبر حجم العينة وحساسية مربع كاي للعينة الكبيرة، لذلك ننظر في قيمة مربع كاي cmindf المعياري البالغة (3.295) والتي تشير إلى قبول الفرضية الصفرية للمطابقة بين النموذج والبيانات الميدانية نظرا لأنها جاءت أقل من القيمة الحدية المعيارية المقدرة بخمسة. كذلك يلاحظ أن كلا من مؤشر المطابقة المقارن (CFI) قد بلغت (0.829)، ومؤشر توكر-لويس TLI بلغ (0.816) لم يصلا إلى القيمة الحدية (0.90) المقررة للحكم بوجود مستوى مقبول من المطابقة بين النموذج النظري والبيانات الميدانية. أما بالنسبة للجذر المتوسط لمربع الخطأ التقريبي RMSEA والذي يعتبر من أهم المؤشرات على جودة النموذج، والذي بلغ (0.077)

جاءت نتيجته بصورة ممتازة، لأن قيمتها أقل من المعيار المحدد لهذا المؤشر البالغة (0.08) وهو المطلوب لقبول هذا المؤشر، وعليه نحكم بتطابق وجودة توفيق نموذج البناء المقدر لبيانات عينة البحث مع النموذج الافتراضي، وأيضا مدى ملاءمة النموذج لمجتمع الدراسة. كما جاءت نتائج المؤشرات لكل من مؤشر (AGFI) (0.734). ومؤشر (NFI) (0.773)، ومؤشر (IFI) (0.830).

الجدول 4، 2: قيم مؤشرات جودة المطابقة لنموذج العلاقة الوسيطية

م	مؤشر المطابقة	درجة المؤشر
1	مربع كاي(cmin)χ^2	2896.590
2	درجات الحريةdf	879
3	الاحتماليةP	0.001
4	مربع كاي المعياريcmindf	3.295
5	المطابقة المقارنCFI	0.829
6	مؤشر توكر-لويسTLI	0.816
7	حسن المطابقة المصحح (AGFI)	0.734
8	جودة التوفيق المعياري (NFI)	0.773
9	المطابقة التزايدية(IFI)	0.839
10	جذر متوسط مربع الخطأ التقريبيRMSEA	0.077

الفصل الخامس

التوصيات والمقترحات

1. الاستفادة من أفضل الممارسات الإقليمية والعالمية في إعداد الطلبة الخريجين وتأهيلهم في ضوء التوجه نحو مواءمتهم مع احتياجات سوق العمل.
2. الدعوة إلى مركزية الإشراف على المؤسسات التعليمية بالسلطنة سواء كانت تلك التابعة لوزارة التعليم العالي أو وزارة القوى العاملة أو وزارة الصحة وغيرها، بحيث تكون هذه المؤسسات تحت مظلة واحدة مشتركة للإشراف على برامجها والسياسات المتبعة فيها.
3. تطوير الآلية التي تنفذ بها مشاريع التخرج لتصبح أكثر فاعلية في إيجاد التكامل بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل.
4. ضرورة توفير الدعم والتشجيع للتخصصات التي تقابل احتياجات سوق العمل.
5. دراسة الفروق بين مؤسسات القطاع الخاص والقطاع العامة في مجال المواءمة بين المخرجات واحتياجات سوق العمل المحلي والخارجي.
6. بحث في مجال الدراسة الحالية من وجهة نظر أرباب العمل في القطاعات غير الحكومي
7. دراسات تستهدف الحصول على مقاييس مقننة للبيئة العمانية والعربية لمتغيرات الدراسة الحالية بالاستعانة بنماذج القياس التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية، كإضافة إلى المكتبة البحثية العمانية والعربية في هذا المجال.

المراجع:

جرجر، إبراهيم .2015. "متطلبات تطبيق التخطيط الاستراتيجي". المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. جامعة قناة السويس. كلية التجارة بالاسماعيلية. مج (6). ع (1). ص. 191 - 211.

زين العابدين، أحمد، محمد.2014. *المواءمة بين مخرجات برنامج الإدارة وسوق العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة. دراسة حالة لخريجي جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا*، كلية إدارة الأعمال، جامعة الفجيرة، الإمارات العربية المتحدة.

شاهين، محمد، أحمد. (2021). *المواءمة بين نتاجات التعليم العالي وسوق العمل*. جامعة القدس المفتوحة: https://alumni.qou.edu/viewDetails.do?id=2692

عماد الدين.2015." واقع التخطيط الاستراتيجي في الجامعات السودانية: جامعة الخرطوم أنموذج تطبيقي". *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي*: جامعة العلوم والتكنولوجيا. مج (8). ع (19). ص. 3 - 30.

-عوده، علاء. 2017. *معوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي فى الجامعات الحكومية فى بغداد من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس*. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط. عمان – الأردن

غنايم، مهنى .2017. "*التخطيط الأستراتيجى للتعليم العالى النوعى للمواءمة بين مخرجاته واحتياجات سوق العمل*" . المؤتمر السنوى (العربى الثانى عشر- الدولى التاسع). مصر.

المهدي، ياسر، فتحي الهنداوي، والبوصافي، ماجد، والحبيسة، مياء، بنت سيف، سالم بن سالم.2015."المواءمة بين مخرجات كليات التربية واحتياجات سوق العمل في سلطنة عمان". المجلة *الدولية التربوية المتخصصة*، المجلد (14)، العدد (7). العدد (7). ص ص. (23-38): https://platform.almanhal.com/Files/2/85195

الهاشمي، سالم بن زويد والمخينية، شيخة بنت محمد .2016. *المشروع الوطني لموائمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل في عمان*. موقع انترنت: https://www.educouncil.gov.om/downloads/nadwappresentation_8_5_2017.pdf تاريخ الدخول :2019/8/28